



المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية
Arab Institute for Training and Research in Statistics

دورة حول الإدارة والقيادة والتخطيط الاستراتيجي في المجال الإحصائي
21 شباط / فبراير لغاية 29 آذار / مارس 2022

**الهيكل والقوانين
والتشريعات الإحصائية**

Part 1

21 Feb. 2022

www.aitrs.org
info@aitrs.org



برنامج الدورة

1. المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
2. المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة
3. المبادئ الإحصائية المستخدمة على الصعيد الدولي
4. القانون الإطاري للإحصاءات الرسمية (Generic Law on Official Statistics)
5. الإحصائيات الرسمية في الدول العربية
 - أمثلة من الممارسات الفضلى للإحصاءات لدى الدول العربية
 - الأطر القانونية الوطنية المؤطرة للعمل الإحصائي لدى البلدان العربية
 - إدارة وحوكمة النظم الإحصائية
 - الهياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية
6. الاستنتاجات

الأهداف

❖ التعرف على :

- الاطر التي تنظم العمل الاحصائي على الصعيد العالمي و الإقليمي والوطني
- الممارسات الإحصائية والهيكل التنظيمية الحالية للأجهزة الإحصائية العربية،

❖ تشخيص الوضع الراهن

- تقييم الإحصائيات الرسمية في الدول العربية على مستوى القوانين والتشريعات الإحصائية والأطر والترتيبات السارية المفعول،

❖ مقارنتها benchmarking مع أفضل الممارسات الدولية في مجال الإحصاء

الاطر القانونية المنظمة للعمل الإحصائي

- ❖ المستوى العالمي: المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية، والمبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة
- ❖ المستوى الاقليمي: الميثاق الافريقي للإحصاء، مدونة الممارسات الاحصائية الفضلى لبلدان الاتحاد الأوروبي، دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية، ميثاق العمل الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ...
- ❖ المستوى الوطني: قوانين وتشريعات وتراتب وطنية

المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية

الحاجة الى مجموعة من المبادئ تخضع لها الإحصاءات الرسمية أصبحت واضحة

- ❖ بدأت بلدان أوروبا الوسطى والإتحاد السوفيتي السابق في التحول من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى اقتصاد السوق في نهاية الثمانينيات
- ❖ الضروري التأكد من أن نظمها الإحصائية الوطنية ستنتج إحصاءات مناسبة وموثوقة تلتزم بالمعايير المهنية والعلمية الراسخة
- ❖ إعادة ثقة مستخدمي الإحصاءات الرسمية في نزاهة النظم الإحصائية
- ❖ الاطمئنان إلى صحة الإحصائيات المنتجة

المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية (2)

- ❖ وضع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (CES) المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في عام 1991،
- ❖ تم اعتمادها لاحقًا في عام 1992 من قبل اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- ❖ اكتشف الإحصائيون :
 - أن المبادئ لم تكن ضرورة أوروبية فقط
 - المبادئ ذات أهمية أوسع بكثير ويمكن اعتمادها على المستوى العالمي

المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية (3)

❖ عملية تشاور دولية أفضت الى:

- المصادقة على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية على الصعيد العالمي من طرف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الخاصة عام 1994
- مبادئ مماثلة لتلك التي أقرتها اللجنة الاقتصادية لبلدان أوروبا
- تشجيع الدول بضرورة الالتزام بهذه المبادئ من أجل ضمان إعداد إحصاءات ذات مصداقية وجودة عالية

المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية (4)

❖ عام 2011 أنشأت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين فريق عمل معني بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية:

- تنقيح وتحديث المبادئ الأساسية حتى تُأخذ في الاعتبار التطورات التي استجدت منذ اعتمادها للمرة الأولى عام 1994

المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية (5)

تُوّجت المهمة بتنقيح المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 2013/21 المؤرخ 24 يوليو 2013 واعتمدها الأمم المتحدة في 29 يناير 2014، على النحو الآتي:

- **المبدأ 1:** يتعين على الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية أن تقوم بجمع ما يثبت فائدته العملية من الإحصاءات الرسمية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء لحقهم في الحصول على المعلومات
- **المبدأ 2:** يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية وآداب السلوك المهني، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها
- **المبدأ 3:** تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً للمعايير العلمية، بتقديم معلومات عن مصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها، تيسيراً للتفسير السليم للبيانات

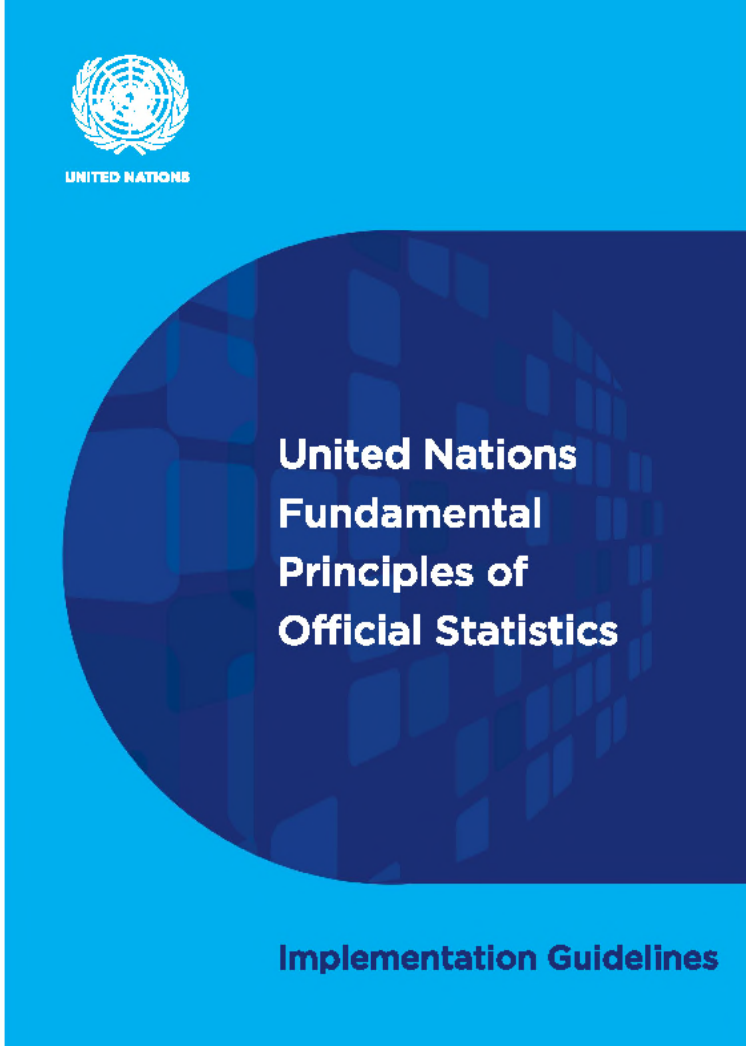
المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية (6)

- **المبدأ 4:** يتعين على الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات
- **المبدأ 5:** يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين
- **المبدأ 6:** يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية

المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية (7)

- المبدأ 7: تُتاح للجمهور القوانين، والأنظمة، والتدابير التي تعمل بموجبها النُظم الإحصائية
- المبدأ 8: التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لكفالة اتساق النظام الإحصائي وكفاءته
- المبدأ 9: قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم، والتصنيفات، والأساليب الدولية يعزز اتساق النُظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية
- المبدأ 10: يسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نُظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

دليل تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية



❖ فريق العمل المعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية بوضع دليل عملي يشمل:

- مبادئ توجيهية بشأن كيفية تعزيز التنفيذ، استناداً إلى الممارسات الجيدة على الصعيدين الوطني والإقليمي
- التطورات الجديدة والممارسات الجيدة لدى المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من منتجي الإحصاءات ومستخدميها
- توصيات حول كيفية كفاءة استقلال النظم الإحصائية الوطنية بشكل كامل

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تم تصميم ثلاث مؤشرات على مستوى الهدف 17 " تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، لرصد التقدم الذي تحرزه الدول بشكل صحيح في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالقدرة الإحصائية. وتتمثل المؤشرات الثلاثة في:

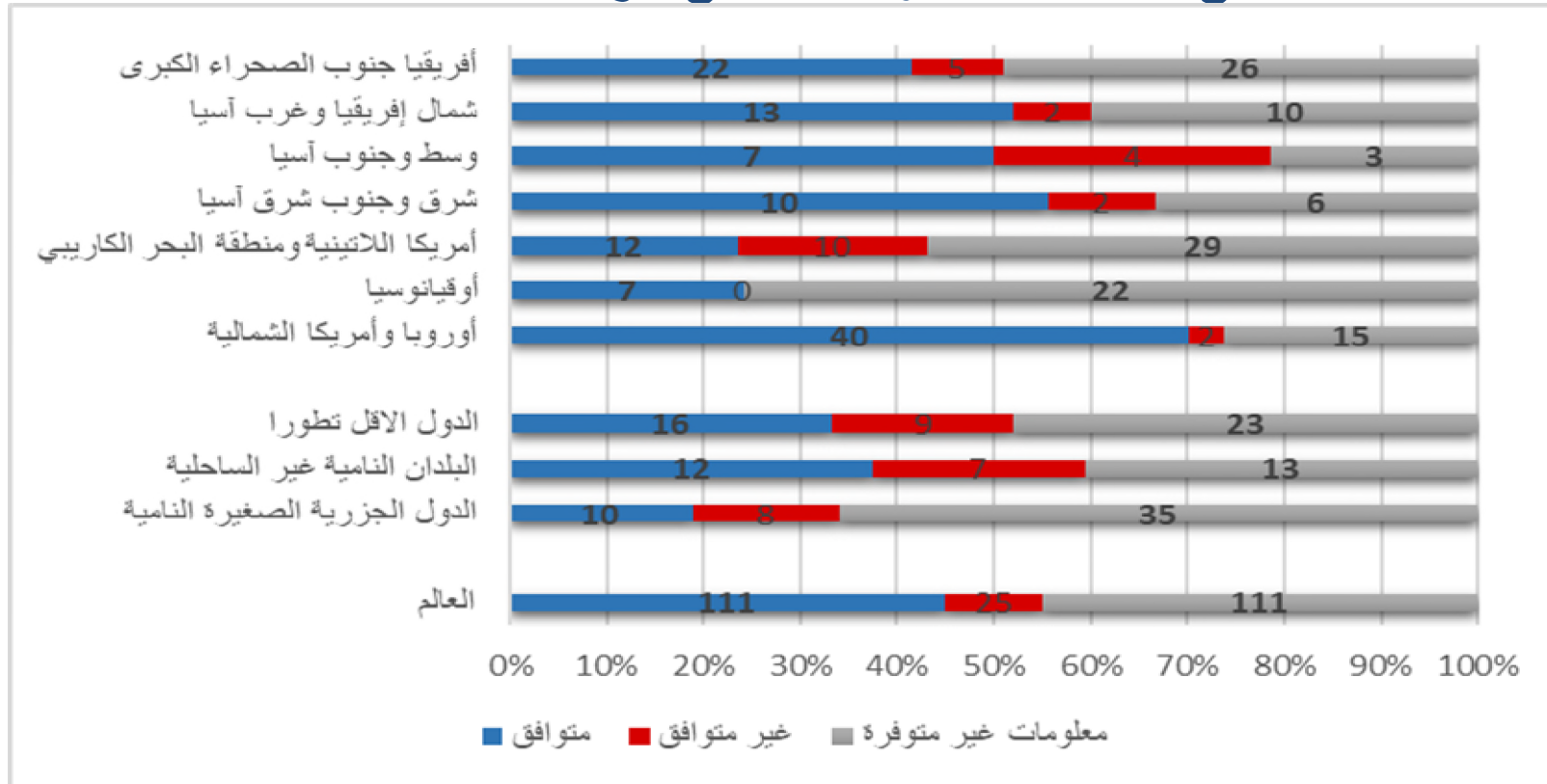
المؤشر 2.18.17: عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية تتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويقيس المؤشر 2.18.17 ما إذا كان يوجد لدى دولة ما تشريع إحصائي وطني يتوافق مع المبادئ الأساسية الوطنية للإحصاء.

المؤشر 3.18.17: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل و قيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل.

المؤشر 1.19.17: القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرة الإحصائية في البلدان النامية.

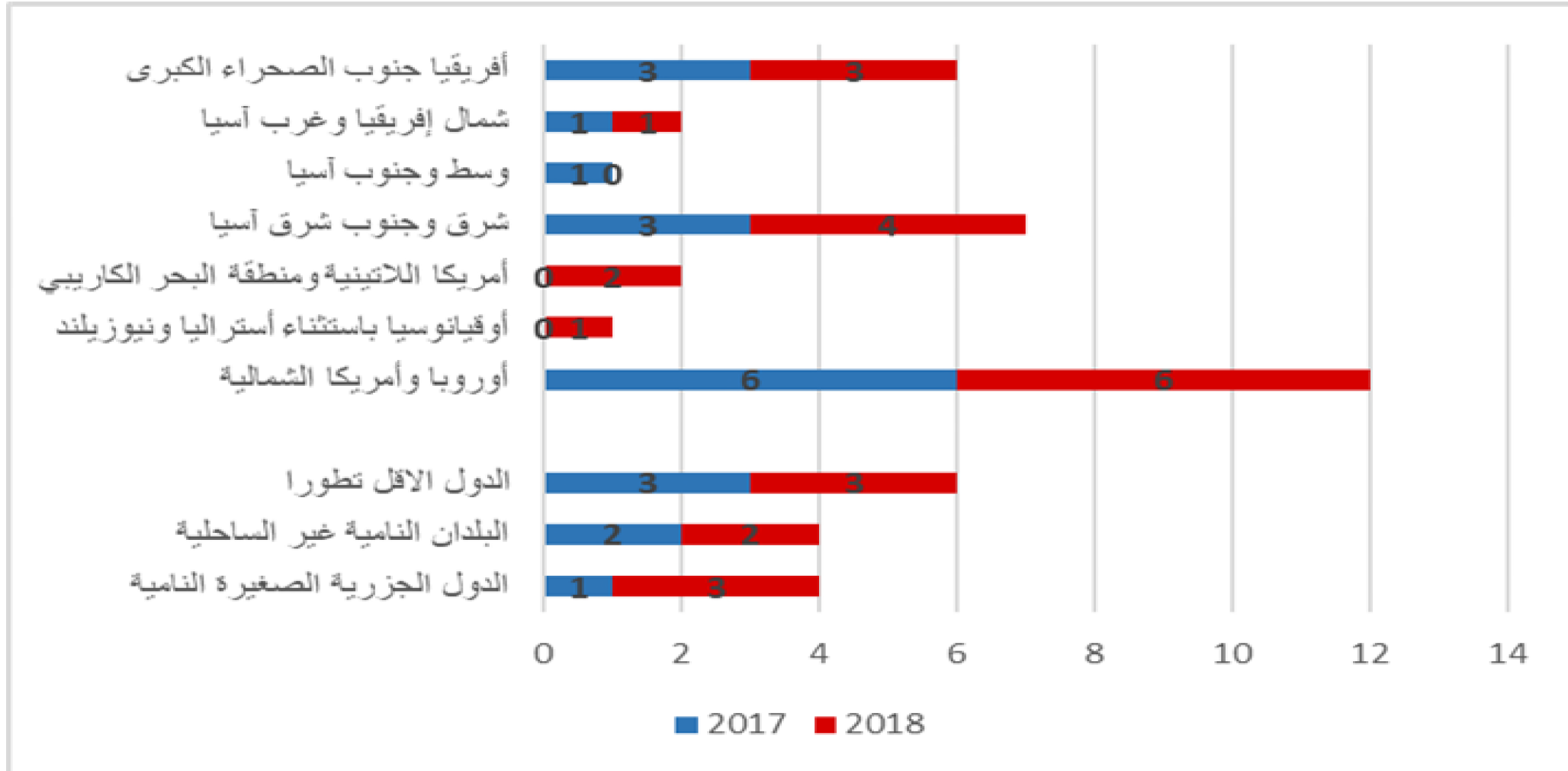
المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تمّ تعيين منظمة "الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين" Paris21 كوكالة راعية لهذه المؤشرات.



عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية متوافقة مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، تقرير Paris21 2020

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)



عدد الدول التي لم تكن لديها تشريعات إحصائية قبل 2016 وقامت بتبني تشريع إحصائي يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية، تقرير 2020 Paris21

المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة

- ❖ ارتباط وثيق بين المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة
- ❖ 4 مستويات
- ❖ المستوى أ: إدارة النظام الإحصائي
- ❖ المستوى ب: إدارة الترتيبات المؤسسية الداعمة للجودة
- ❖ المستوى ج: إدارة العمليات الإحصائية
- ❖ المستوى د: إدارة المخرجات الإحصائية
- ❖ كل مستوى يظم عددا من مبادئ ومتطلبات الجودة وهي مؤشرات أساسية

المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة

❖ إدارة النظام الإحصائي

- المبدأ 1 - تنسيق عمل النظام الإحصائي
- المبدأ 2 - إدارة العلاقات مع مستعملي البيانات ومقدمي البيانات
- المبدأ 3 - إدارة المعايير الإحصائية

المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة

❖ إدارة البيئة المؤسسية

❖ المبدأ 4 - ضمان الاستقلالية المهنية

❖ المبدأ 5 - ضمان الحياد والموضوعية

❖ المبدأ 6 - ضمان الشفافية

❖ المبدأ 7 - ضمان سرية الإحصاءات وأمنها

❖ المبدأ 8 - ضمان الالتزام بالجودة

❖ المبدأ 9 - ضمان كفاية الموارد

المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة

❖ إدارة العمليات الإحصائية

- المبدأ 10 - ضمان السلامة المنهجية
- المبدأ 11 - ضمان فعالية التكلفة
- المبدأ 12 - ضمان سلامة التنفيذ
- المبدأ 13 - إدارة العبء الواقع على المجيبين

المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة

❖ إدارة العمليات والمخرجات الإحصائية

- المبدأ 14 - ضمان الملاءمة
- المبدأ 15 - ضمان الدقة والموثوقية
- المبدأ 16 - ضمان حسن التوقيت والتقييد بالمواعيد
- المبدأ 17 - ضمان الوصول الى الإحصاءات ووضوحها
- المبدأ 18 - ضمان الاتساق والقابلية للمقارنة
- المبدأ 19 - إدارة البيانات الفوقية

العلاقة بين المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية										المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
إدارة النظام الإحصائي										
		*								المبدأ 1 - تنسيق عمل النظام الإحصائي
0		0			*					المبدأ 2 - إدارة العلاقات مع مستعملي البيانات ومقدمي البيانات
	*									المبدأ 3 - إدارة المعايير الإحصائية
إدارة البيئة المؤسسية										
			0					*	0	المبدأ 4 - ضمان الاستقلالية المهنية
			0	0	0	0	0	0	*	المبدأ 5 - ضمان الحياد والموضوعية
			0				*			المبدأ 6 - ضمان الشفافية
				*						المبدأ 7 - ضمان سرية الإحصاءات وأمنها
								*		المبدأ 8 - ضمان الالتزام بالجودة
									0	المبدأ 9 - ضمان كفاية الموارد

* دعما قويا
من المبادئ
الأساسية
0 دعم تكميلي
من المبادئ
الأساسية

العلاقة بين المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية										المبادئ العامة لإدارة جودة البيانات الإحصائية
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
إدارة العمليات الإحصائية										
0	0				0					المبدأ 10 - ضمان السلامة المنهجية
	0				*					المبدأ 11 - ضمان فعالية التكلفة
					0					المبدأ 12 - ضمان سلامة التنفيذ
					*					المبدأ 13 - إدارة العبء الواقع على المجيبين
إدارة العمليات والمخرجات الإحصائية										
					0	0			*	المبدأ 14 - ضمان الملاءمة
					0				*	المبدأ 15 - ضمان الدقة والموثوقية
					0				*	المبدأ 16 - ضمان حسن التوقيت والتقدير بالمواعيد
							0		*	المبدأ 17 - ضمان الوصول الى الإحصاءات ووضوحها
	0						0		*	المبدأ 18 - ضمان الاتساق والقابلية للمقارنة
	0						*			المبدأ 19 - إدارة البيانات الفوقية

* دعما قويا
من المبادئ
الأساسية
0 دعم تكميلي
من المبادئ
الأساسية

دليل الأمم المتحدة، لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية

❖ تمّ تطوير دليل الأمم المتحدة، لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية عام 2019 من قبل فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة،

❖ يهدف إلى توفير الأدلة والتوجيهات اللازمة لتمكين الأجهزة الإحصائية من تطوير وتحسين وإنتاج مخرجات إحصائية متكاملة ومتناسقة وعالية الجودة بقصد استخدامها الاستخدام الأمثل في اتخاذ القرار وصنع السياسات وتحقيق الأهداف التنموية



United Nations National Quality Assurance Frameworks Manual for Official Statistics

Including recommendations,
the framework and
implementation guidance

دليل الأمم المتحدة، لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية

❖ يتناول الدليل:

❖ ضمان جودة البيانات الإحصائية، بما في ذلك مصادر البيانات الجديدة ومقدمي البيانات الجدد والبيانات والإحصاءات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

❖ توصيات بشأن ضمان الجودة، ونموذجاً لإطار وطني عام لضمان الجودة، وتوجيهات عملية لتنفيذه.

المبادئ الاحصائية المستخدمة على الصعيد الدولي والإقليمي

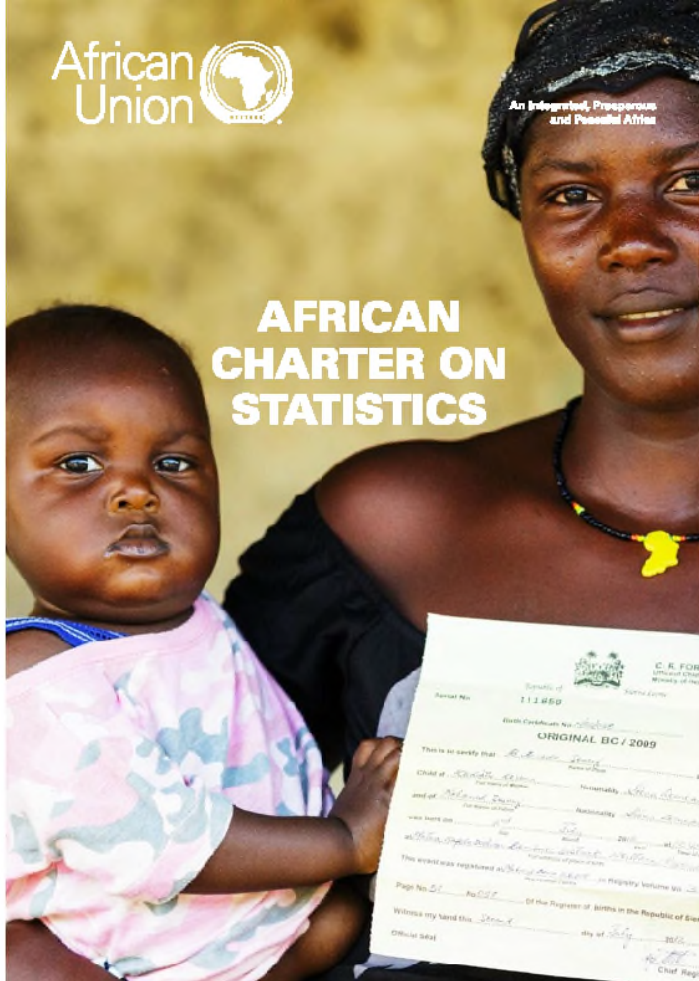
المبادئ الاحصائية المستخدمة على الصعيد الدولي والإقليمي

عرض:

- ❖ الممارسات الاحصائية الفضلى لبلدان الاتحاد الأوروبي،
- ❖ مدونة الممارسات الإحصائية للبلدان الإفريقية،
- ❖ "توصية" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD،

المدونة الإفريقية للعمل الإحصائي (1)

تم اعتماد الميثاق الإفريقي للإحصاء من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2009؛ ويتألف من العناصر الرئيسية التالية:



❖ المبدأ 1: الاستقلالية المهنية

- الاستقلالية العلمية
- النزاهة
- المسؤولية
- الشفافية

المدونة الافريقية للعمل الاحصائي(2)

❖ المبدأ 2: الجودة

- الأهمية
- الاستدامة
- مصادر البيانات
- الدقة والموثوقية
- الإستمرارية
- الانسجام وقابلية المقارنة
- التوقيت المناسب
- مسايرة الأحداث
- الخصوصيات
- بناء النوعية.

المدونة الافريقية للعمل الاحصائي(3)

❖ المبدأ 3: صلاحيات جمع البيانات وحشد الموارد

- الصلاحيات
- الموارد الكافية
- فعالية الكلفة

❖ المبدأ 4: النشر

- الوصول
- الحوار مع المستخدمين
- الوضوح والفهم
- التزامن
- التصحيح

المدونة الافريقية للعمل الاحصائي(4)

❖ المبدأ 5: حماية مصادر البيانات والمعلومات

- السرية
- تقديم الضمانات لمصادر البيانات
- الهدف
- الأساس المنطقي

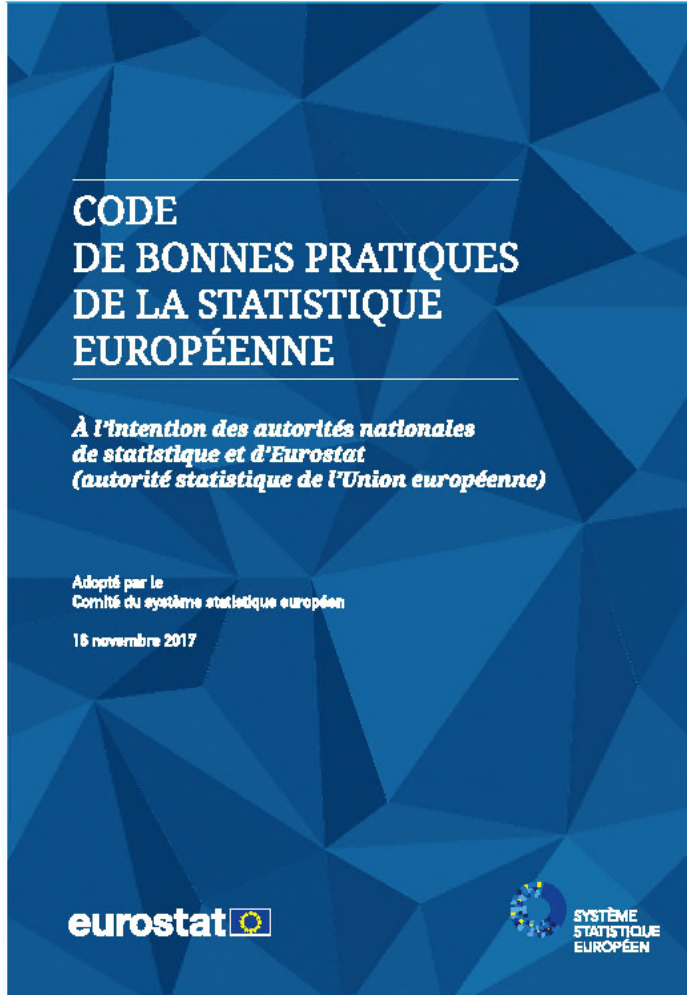
❖ المبدأ 6: التنسيق والتعاون

- التنسيق
- التعاون

المدونة الافريقية للعمل الاحصائي(5)

- ❖ نفس المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الفنية والمنهجية والتمويل والجودة...
- ❖ التأكيد على التعاون الإقليمي والجهوي للاستجابة الى احتياجات الدول والاتحاد الافريقي الى البيانات الإحصائية الموثوقة وذات جودة وضمان ديمومة انتاجها،
- ❖ عدم وضوح المبدأ المتعلق بالاستقلالية المهنية،
- ❖ المصادقة عليها من قبل جل البلدان الإفريقية؛ فقط تونس بالنسبة للبلدان العربية

مدونة الممارسات الفضلى بالاتحاد الاوروبي (1)



❖ تغطي، إلى حد كبير، نفس المبادئ الرئيسية التي تتضمنها مبادئ الأمم المتحدة الأساسية

❖ أكثر تركيزا على المسائل المتعلقة بالاستقلالية المهنية ونوعية المعلومة الإحصائية وكيفية نشرها

❖ المصادقة على مدونة الممارسات الإحصائية الأوروبية من قبل كل البلدان الأوروبية عام لأول مرة 2005

❖ تحيينها عام 2017

مدونة الممارسات الفضلى بالاتحاد الاوروبي(2)

❖ تستند إلى 16 مبدأ تغطي البيئة المؤسسية وعمليات الإنتاج والمخرجات الإحصائية

❖ تندرج تحت كل مبدأ مجموعة من المؤشرات المتعلقة بأفضل الممارسات والمعايير والتي تشكل مرجعا عند تطبيق المدونة

مدونة الممارسات الاحصائية الأوروبية (3)

❖ البيئة المؤسسية

- الاستقلالية المهنية؛
- التنسيق والتعاون؛
- صلاحية جمع البيانات؛
- ملائمة الموارد؛
- الالتزام بالجودة؛
- السرية الإحصائية؛
- الحياد والموضوعية.

مدونة الممارسات الاحصائية الأوروبية (4)

❖ العمليات الإحصائية

- المنهجية السليمة؛
- الإجراءات الإحصائية المناسبة؛
- تخفيف العبء على المستجوبين؛
- فعالية التكلفة.

مدونة الممارسات الاحصائية الأوروبية (5)

❖ المخرجات الإحصائية

- الأهمية؛
- الدقة والموثوقية؛
- حسن التوقيت والالتزام بالمواعيد؛
- الاتساق وقابلية المقارنة؛
- إمكانية الوصول الى الإحصائيات ووضوحها.

"توصية" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

- ❖ مجموعة من المبادئ والمعايير بشأن الممارسات الإحصائية الجيدة يُطلق عليها إسم "التوصية"
- ❖ اعتمدها مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في 23 نوفمبر 2015
- ❖ تمّ تعديلها في 13 مارس 2019 وفق اقتراح لجنة الإحصاء والسياسة الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية
- ❖ لفائدة البلدان غير الأعضاء الذين أعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

"توصية" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2)

RECOMMENDATION OF
THE OECD COUNCIL ON
**GOOD STATISTICAL
PRACTICE**



❖ تغطي "التوصية" معظم النقاط المدرجة بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة ومبادئ الممارسات الفضلى الأوروبية

❖ عناصر أخرى على غرار:

- الموارد البشرية والموارد المالية،
- البحث عن المنهجيات الإحصائية المبتكرة والأدوات والأساليب الجديدة
- استغلال مصادر البيانات البديلة لتزويد الإحصاءات الرسمية

"توصية" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (3)

تشمل "التوصية" اثني عشرة هدفاً تكفلُ تكامل النظام الإحصائي الوطني وشموليّته؛ وهي:

1. إطار قانوني ومؤسسي واضح
2. الاستقلالية المهنية
3. ملائمة الموارد
4. حماية الخصوصية
5. الحق في الوصول إلى البيانات الإدارية
6. الحياد والموضوعية والشفافية

"توصية" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(4)

7. منهجية قوية تحترم المعايير المهنية
8. جودة العمليات والمخرجات الإحصائية
9. سهولة النشر والولوج إلى البيانات والبيانات الوصفية، والالتزام بالرد على التحاليل الإحصائية المغلوطة التي يرتكبها المستعملون
10. تنسيق الأنشطة الإحصائية
11. التعاون الدولي
12. البحث عن المنهجيات الإحصائية المبتكرة ومصادر البيانات البديلة للاستفادة منها في تعزيز المصادر الإحصائية الرسمية.

"توصية" منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (5)

تمّ تطوير مجموعة أدوات (Toolkit) على موقع إنترنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتيسير عملية تقييم الأنظمة الإحصائية. وهي تتألف من:

1. استبيان للتقييم الذاتي يستند إلى التوصيات الاثني عشر وقائمة في الممارسات الجيدة؛
2. التقييمات الوطنية والمنشورات الوطنية والدولية ذات الصلة؛
3. كُتيب يعرض "التوصية" المتعلقة بالممارسة الإحصائية الجيدة وقائمة الممارسات المثلى، بهدف تحسين الاعلام حول "التوصية".

التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ الأساسية (1)

❖ دراسة استقصائية عالمية أعدتها شعبة الإحصاء للأمم المتحدة بصفة دورية عامي 2003 و2012 بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ الأساسية في بلدان العالم

- نفس الاستبيان تمّ إعداده في 2003 و2012
- أسئلة مباشرة حول أساسيات العمل الإحصائي في علاقة مع المبدأ المعني
- ❖ استبيان حديث عام 2018 بمناسبة مرور 25 سنة على تبني المبادئ الأساسية
- أسئلة موجهة حول البعض من المبادئ الأساسية :
- أسئلة جديدة حول استغلال البيانات المفتوحة واستغلال البيات ذات المصادر غير التقليدية وغير الرسمية في إنتاج الإحصاءات

التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ الأساسية (2)

النسبة المئوية لتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية على المستوى العالمي

غير منفذ %		منفذ الى حد ما %		منفذ الى حد كبير %		منفذ بالكامل %		المبدأ	المبدأ
2012	2003	2012	2003	2012	2003	2012	2003		
0	1	10	9	30	45	60	44	أهمية الإحصاءات الرسمية وعدم تحيزها وتكافؤ إمكانيات الإطلاع عليها	1
0	1	3	4	33	37	64	59	المعايير والأخلاقيات المهنية	2
0	1	5	6	42	50	53	43	المساءلة والشفافية	3
6	7	15	19	28	37	50	37	الحيولة دون إساءة الإستعمال	4
1	1	10	8	43	42	46	49	مصادر الإحصاءات الرسمية	5
0	1	0	0	10	19	90	80	السرية	6
0	3	6	4	17	17	76	77	القوانين	7
0	6	20	19	54	44	26	31	التنسيق على المستوى الوطني	8
0	1	2	5	49	50	48	45	الإستعانة بالمعايير الدولية	9
-	-	-	-	-	-	-	-	التعاون الدولي	10

التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ الأساسية (3)

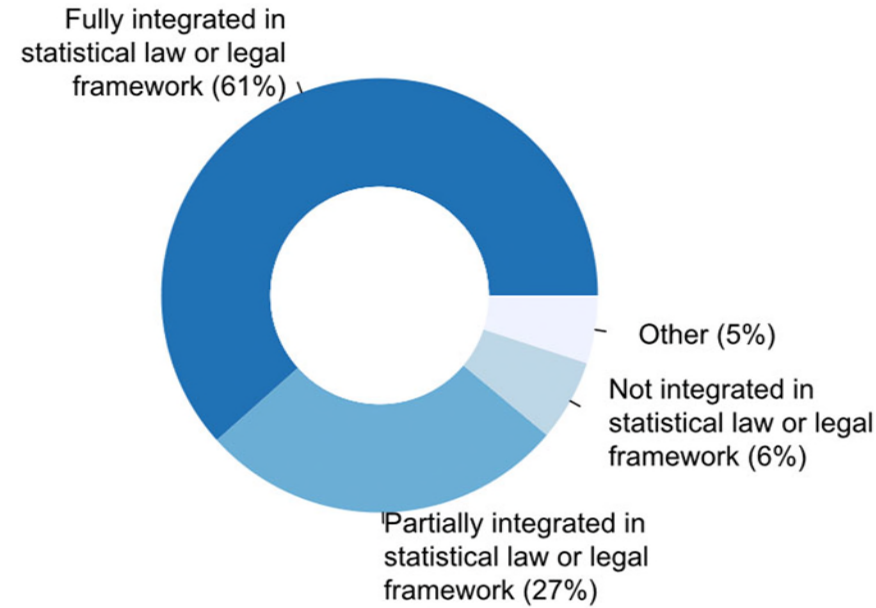
- ❖ بيّنت دراسة عام 2018 بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ الأساسية أنّ :
 - مكاتب الإحصاء الوطنية أظهرت مستوى عالٍ من الوعي فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية،
 - لكن لا تزال هناك حاجة لتحسين فهم وتقدير المبادئ بين الأعضاء الآخرين في النظم الإحصائية الوطنية، سيما الوزارات أو الهيئات الحكومية التي ترجع لها الأجهزة الإحصائية بالنظر،
 - شددت بعض البلدان على نقص المعرفة بالمبدأ 2 بشأن المعايير المهنية والمبادئ العلمية والأخلاقيات المهنية للعاملين على إنتاج الإحصاءات بالوزارات،
 - أشارت بعض البلدان إلى الحاجة في تعزيز تكامل المبادئ الأساسية للإحصاء في إطار القانون الإحصائي
 - حيث ثبت أن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية مدمجة كليا في القانون

التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ الأساسية (4)

❖ دراسة أثبتت كذلك:

• المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية مدمجة كلياً في القانون الإحصائي أو الإطار القانوني لأكثر من 60% من البلدان المتجيبة عن الإستبيان،
• في حين أفاد حوالي 27% من المستجوبين عن إدماج جزئي،

• 6% منهم عن عدم إدماج المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في القانون الإحصائي لديهم.
❖ تعتبر البلدان العربية من ضمن الشريحتين الأخيرتين، حيث سبقت معظم قوانين الإحصاءات الرسمية العربية مبادئ الأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية لعام 2004.



القانون الإطاري للإحصاءات الرسمية (Generic Law on Official Statistics)

- ❖ ضرورة وجود تشريعات وقوانين وطنية جيدة تنظم إنتاج وتطوير الإحصاءات الرسمية حتى يتسنى ضمان تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
- ❖ تمّ تطوير قانون إطاري للإحصاءات الرسمية من طرف اللجنة الاقتصادية للبلدان الأوروبية على هامش مشروع التنمية التابع للأمم المتحدة لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى
- ❖ تمّ تبنيه خلال الاجتماع العام لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في 29 أبريل 2016
- ❖ تكييفه من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والإسكوا حسب السياقات الإقليمية
- ❖ يتوافق القانون مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ومُدونة الممارسات الجيدة للإحصاءات الأوروبية

القانون الإطاري للإحصاءات الرسمية (2)

UNECE

Generic Law on Official Statistics
Loi générique sur la statistique officielle
Модельный закон об официальной статистике

for Eastern Europe, Caucasus and Central Asia
pour Europe orientale, du Caucase et d'Asie centrale
для Восточной Европы, Кавказа и Центральной Азии



- ❖ نموذجًا لقانون يُمكن مُوائمته مع الوضع والسياق الوطني
- ❖ يتطلّب تعزيره بتشريعات ثانوية أو مبادئ وقواعد توجيهية وتطبيقية نظرًا لاختلاف الهياكل والتقاليد القانونية بين البلدان
- ❖ يحدد القانون الإطاري حقوق والتزامات الهيئات التي يتألف منها النظام الإحصائي الوطني وكذلك المبادئ والإجراءات التي يجب تطبيقها لتطوير وإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية

القانون الإطاري للإحصاءات الرسمية (3)

- ❖ يعتبر الجهاز الإحصائي الوطني العمود الفقري للنظام الإحصائي يعمل كهيئة مستقلة مهنيًا
- ❖ ينص على إلتزامات المُستجوبين الذين يقدمون البيانات للأغراض الإحصائية ويضمن حقوقهم وسرية البيانات الراجعة لهم بالنظر
- ❖ يُنظّم وُلوج الأجهزة الإحصائية الوطنية إلى بيانات المصادر الإدارية لاستخدامها لأغراض إحصائية.

القانون الإطاري للإحصاءات الرسمية (4)

- ❖ يأخذ القانون في الاعتبار العناصر الرئيسية التالية:
- تعريف الإحصائيات الرسمية وتمييزها عن المعلومات الإدارية؛
- تعريف ووصف منتجي الإحصاءات الرسمية؛
- مبدأ الاستقلال المهني للمنظمات والهيئات التي تنتج الإحصاءات الرسمية؛
- دور الجهاز الوطني للإحصاء باعتباره المنتج الرئيسي للإحصاءات الرسمية ومنسق نظام الإحصاء الرسمي في الدولة؛
- البرمجة التشغيلية والاستراتيجية التي تركز على احتياجات المستخدم الحالية والمستقبلية؛
- اختصاصات جمع البيانات والوصول إلى البيانات الإدارية ومصادر البيانات الأخرى؛
- مبادئ وإجراءات معالجة البيانات الإحصائية السرية؛
- إدارة الجودة مع مراعاة وجهة نظر المستخدمين؛
- مبادئ نشر الإحصاءات الرسمية لدى جميع المستخدمين.

القانون الإطاري للإحصاءات الرسمية (5) الفصول الأساسية للقانون

يشمل القانون الفصول الرئيسية التالية:

- ❖ الفصل الأول : هدف القانون ونطاقه؛
- ❖ الفصل الثاني : المبادئ الأساسية وتعريف الإحصاءات الرسمية ؛
- ❖ الفصل الثالث : تنظيم النظام الإحصائي الوطني؛
- ❖ الفصل الرابع : المجلس الإستشاري الإحصائي والهيئات الفنية الأخرى؛
- ❖ الفصل الخامس : تنسيق النظام الإحصائي الوطني والبرامج الإحصائية؛
- ❖ الفصل السادس : تجميع البيانات؛
- ❖ الفصل السابع : السرية الإحصائية؛

القانون الإطاري للإحصاءات الرسمية (6) الفصول الأساسية للقانون

يشمل القانون الفصول الرئيسية التالية:

- ❖ الفصل الثامن : جودة الإحصاءات الرسمية؛
- ❖ الفصل التاسع : نشر المخرجات الإحصائية والتواصل بها؛
- ❖ الفصل العاشر : الخدمات الإحصائية؛
- ❖ الفصل الحادي عشر: التعاون الدولي؛
- ❖ الفصل الثاني عشر: الانتهاكات؛
- ❖ الفصل الثالث عشر: العلاقة بالتشريعات الأخرى.

إرشادات حول تحديث التشريع الإحصائي

UNECE

Guidance on Modernizing
Statistical Legislation



- ❖ يستند هذا الدليل " الوثيقة الإرشادية لتقييم التشريعات والقوانين الإحصائية " إلى القانون العام للإحصاءات الرسمية
- ❖ تحديد العناصر المشتركة للتشريعات الإحصائية الوطنية لاستخدامها من قبل البلدان بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

<https://unece.org/statistics/publications/guidance-modernizing-statistical-legislation>



إرشادات حول تحديث التشريع الإحصائي

- ❖ عرض القانون عناصر القانون الإطاري
- ❖ عرض لممارسات فضلى لقوانين وتشريعات بعض البلدان أو البلدان التي سنت أو حيتت تشريعاتها
- ❖ إرشادات الممارسات الجيدة لمساعدة البلدان على قياس تشريعاتها الإحصائية الوطنية

دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية(1)



دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية
في الدول العربية



إعداد دليل قانون الإحصاءات الرسمية للدول العربية
من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا)

استجابة لتوصيات اجتماع الخبراء حول البيئة
المؤسسية السليمة والتعاون والحوار والشراكات لإنتاج
واستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المنعقد
في تونس عام 2018

بالاستناد الى وثيقة "القانون العام للإحصاءات الرسمي
لشرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى" ووثيقة
"إرشادات حول تحديث التشريع الإحصائي" للجنة
الاقتصادية لأوروبا

دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية (2)

يقدم الدليل:

- ❖ واقع القوانين الإحصائية الرسمية في المنطقة العربية
- ❖ العناصر الأساسية للقانون العام للإحصاءات الرسمية
- ❖ ملاحظات تفسيرية خاصة بالقانون العام للإحصاءات الرسمية
- توصيات للبلدان الراغبة في مراجعة أو تنقيح تشريعاتها الإحصائية
- عرض لبعض الممارسات الجيدة في الدول العربية
- ❖ آخر التطورات والقضايا الناشئة

دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية (3)

- ❖ الدليل يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة
- ❖ سرد جميع المبادئ ودمجها مع العناصر الرئيسية للقانون الإحصائي
- ❖ العناصر الأساسية للقانون العام للإحصاءات الرسمية:

- تعريف للوحدات الإحصائية
- كيفية تنسيق الأنشطة الإحصائية الوطنية
- مسؤولية كبير الإحصائيين
- مهمة النظام الإحصائي
- مهام المجلس الاستشاري الإحصائي
- جمع البيانات وتبادل البيانات
-

دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية

وتتمثل العناصر التي تضمنها القانون العام النموذجي للإحصاءات الرسمية في الدول العربية ثلاثة عشر عنصراً:

1. هدف القانون ونطاقه
2. المبادئ والتعاريف الرئيسية للإحصاءات الرسمية
3. تنظيم نظام الإحصاء الوطني
4. المجلس الاستشاري الإحصائي والهيئات الاستشارية الأخرى
5. تنسيق النظام الإحصاء الوطني والبرامج الإحصائية
6. جمع البيانات
7. السرية الإحصائية
8. جودة الإحصاءات الرسمية
9. نشر المخرجات الإحصائية والتواصل
10. الخدمات الإحصائية
11. التعاون الدولي
12. الخروقات
13. العلاقة بالتشريعات الأخرى

الإحصائيات الرسمية في الدول العربية

مدى تطبيق المبادئ الأساسية لدى البلدان العربية(1)

❖ الإشارة للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية:

● المبادئ المتعلقة بالحيادية والسرية والالتزام بالمعايير المهنية واتباع المنهجيات والأساليب الإحصائية العلمية مع التأكيد على نوعية الأعمال الإحصائية وتنسيقها على المستوى الوطني

❖ بعض البلدان العربية أقرت موثيق أو مدونات إقليمية للممارسات الإحصائية الفضلى

● اعتمدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ميثاقا للعمل الإحصائي 27 ديسمبر 2020

● وأقرت البلدان الإفريقية ميثاقا للإحصاء في 04 فيفري 2009

● وافق المنتدى الأوروبي المتوسطي للإحصائيين على "مدونة الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي" في أبريل 2016 بعد التشاور مع بعض البلدان العربية التي ترجع بالنظر لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

مدى تطبيق المبادئ الأساسية لدى البلدان العربية(2)

تقييم مستوى العمل بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية :

❖ التعاون الدولي في استخدام ترتيبات "التوأمة"

❖ أو "مراجعات النظراء" (Peer Review)

❖ التقييم الذاتي

مدى تطبيق المبادئ الأساسية لدى البلدان العربية (3)

- ❖ أثبتت جل هذه التقييمات
- ❖ إجراءات كثيرة اتخذتها الدول العربية بشأن تطبيق المبادئ الأساسية
- ❖ لا تزال بعض الأجهزة الإحصائية بحاجة إلى المزيد من الإجراءات التشريعية والترتيبات التنظيمية سيما على صعيد
 - الإستقلالية المهنية للأجهزة
 - ضعف التنسيق بين مكونات المنظومة الإحصائية
 - حق الوصول إلى البيانات الإدارية
 - توثيق المنهجيات والأساليب المعتمدة في مختلف الأنشطة الإحصائية
 - توفير البيانات الوصفية
 - الرد على التفسيرات والتحليل الإحصائية المغلوطة
 - ملائمة الموارد ونوائمتها مع الإحصاءات

تعزير دور الأنظمة الإحصائية العربية في تطبيق المبادئ الأساسية (1)

❖ تنظيم مننديات نوقشت خلالها الجهود العربية في مجال القضايا الإحصائية المختلفة؛

❖ خرجت هذه المننديات بتوصيات منها:

- توفير الإرادة والالتزام السياسي القوي بدعم مكونات المنظومة الإحصائية
- استصدار القوانين والتشريعات الإحصائية أو تحديثها
- تفعيلها دعما لدور الأجهزة الإحصائية واستقلالها
- اطلاع كافة المستخدمين على محتويات هذه الأطر القانونية
- الالتزام بالتصنيفات والمعايير والمنهجيات الإحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة.

تعزير دور الأنظمة الإحصائية العربية في تطبيق المبادئ الأساسية (2)

- ❖ التقيد بالممارسات الجيدة للإحصاءات
- ❖ بناء أنظمة إحصائية وطنية مهنية موجهة نحو حاجات المستخدمين
- ❖ تعزير جودة الإحصاءات
- ❖ تعزير القدرات الإحصائية
- ❖ الحوار المستمر بين مستخدمي البيانات الإحصائية ومنتجها
- ❖ مواكبة المستجدات على صعيد استخدام التكنولوجيا
- ❖ تحسين آليات التنسيق داخل النظام الإحصائي وتنظيم العلاقات بين مكوناته
- ❖ التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي

أمثلة من الممارسات الفضلى للإحصاءات لدى
الدول العربية

المبادئ الإحصائية المستخدمة على الصعيد العربي

عرض:

- ❖ ميثاق العمل الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- ❖ الإطار الإماراتي لجودة البيانات الإحصائية
- ❖ مدونة الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي

ميثاق العمل الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



❖ المصادقة عليه من قبل المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ديسمبر عام 2020

❖ 17 مبدأ:

- المبدأ الأول: الاستقلالية المهنية
- المبدأ 2: الصلاحية القانونية لجمع البيانات
- المبدأ 3: سرية البيانات الفردية
- المبدأ 4: الدعم المالي وتعزيز القدرات
- المبدأ 5: تحسين الجودة
- المبدأ 6: الحياد والموضوعية
- المبدأ 7: التنسيق والتشاور على الصعيدين الوطني والإقليمي
- المبدأ 8: التعاون الدولي

ميثاق العمل الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- ❖ المبدأ 9: منهجيات وإجراءات متينة
- ❖ المبدأ 10: الإجراءات الإحصائية المناسبة
- ❖ المبدأ 11: العبء غير المفرط تجاه المبحوثين
- ❖ المبدأ 12: التحكم في التكلفة
- ❖ المبدأ 13: الملاءمة والاستجابة لاحتياجات المستخدمين
- ❖ المبدأ 14: الدقة والموثوقية
- ❖ المبدأ 15: السرعة ودقة مواعيد نشر الإحصاءات
- ❖ المبدأ 16: الاتساق والمقارنة
- ❖ المبدأ 17: النفاذ إلى المعرفة والوضوح

الإطار الإماراتي لجودة البيانات الإحصائية (1)

❖ أعدته نخبة من خبراء المنهجيات والجودة الإحصائية في الإمارات بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية المحلية في الدولة



الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية (NFSDQ)

❖ تم إصداره عام 2017

❖ يهدف إلى تعزيز وتطوير وإدارة جودة العملية الإحصائية الرسمية المعتمدة في النظام الإحصائي الإماراتي

❖ يتماشى مع نموذج وقواعد ومنهجيات العمل المؤسسي الموصي بها دولياً

❖ اعتمدهت شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة ونُشر على موقع المنظمة



سلسلة الأدلة المعيارية
إصدار رقم 18 | 2017

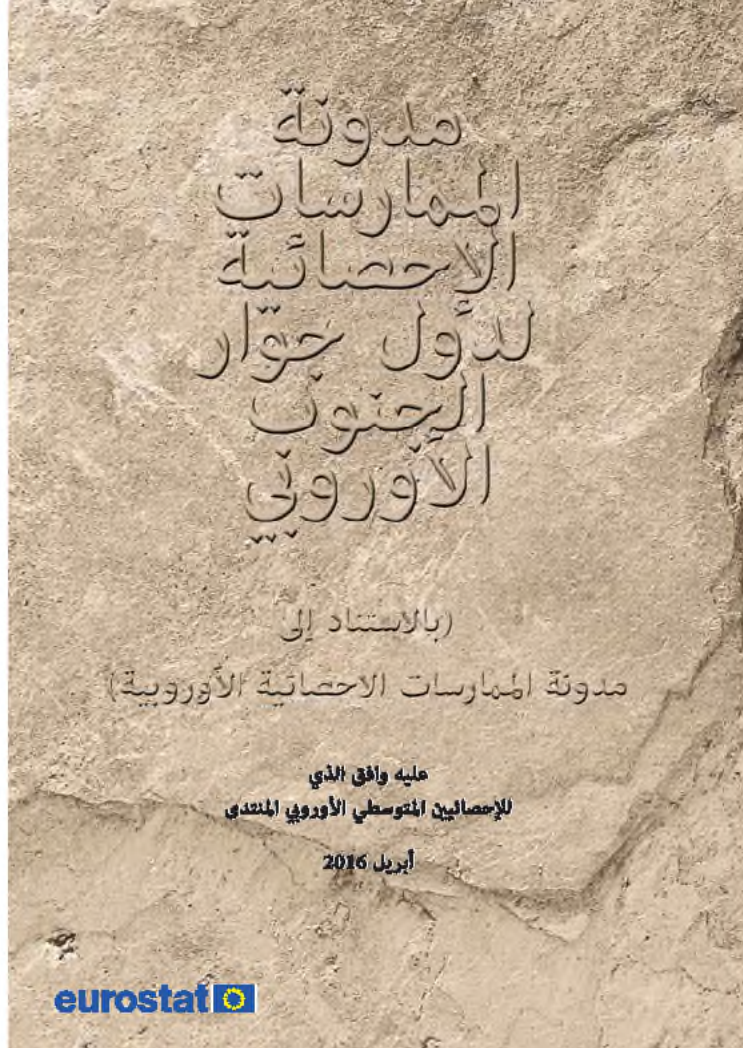
هيئة الاتحادية | Federal Authority

الإطار الإماراتي لجودة البيانات الإحصائية (2)

أهداف الإطار الوطني للجودة :

- ❖ توفير إطار وطني للجودة محدد ومعلن لأبعاد وعناصر ومؤشرات جودة البيانات الإحصائية على المستوى الوطني
- ❖ تعزيز ثقة المتعاملين المستخدمين بالبيانات الإحصائية الرسمية
- ❖ تضافر جهود جميع الجهات المنتجة للبيانات لتحسين المخرجات الإحصائية
- ❖ إدارة إنتاج البيانات الإدارية الأمثل من خلال تحقيق معايير الجودة المعتمدة
- ❖ ترسيخ تقاليد وثقافة خاصة بمعايير جودة البيانات الإحصائية
- ❖ نشر الوعي بثقافة جودة البيانات والمعلومات
- ❖ توحيد إطار ومفهوم الجودة على المستوى الوطني.

مدونة الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي



تبنيتها من بعض الدول العربية

تقوم مدونة الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي على 16 مبدأ توجيهياً تغطي البيئة المؤسسية وعمليات الإنتاج والمخرجات الإحصائية.

تدرج تحت كل مبدأ مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالممارسات الجيدة والتي تشكل مرجعاً لإعادة النظر بتنفيذ المدونة:

المبدأ الأول: الاستقلالية المهنية

المبدأ 2: الصلاحية القانونية لجمع البيانات

المبدأ 3: ملاءمة الموارد

المبدأ 4: الالتزام بالجودة

المبدأ 5: السرية الإحصائية

المبدأ 6: الحياد والموضوعية

المبدأ 7: المنهجية السليمة

المبدأ 8: الاجراءات الاحصائية المناسبة

مدونة الممارسات الإحصائية لدول جوار الجنوب الأوروبي

- ❖ المبدأ 9: تخفيف العبء على المستجوبين
- ❖ المبدأ 10: فعالية الكلفة
- ❖ المبدأ 11: ملاءمة الواقع
- ❖ المبدأ 12: الدقة والموثوقية
- ❖ المبدأ 13: الدقة والالتزام بالمواعيد
- ❖ المبدأ 14: الاتساق وقابلية المقارنة
- ❖ المبدأ 15: إمكانية الوصول إلى الاحصاءات ووضوحها
- ❖ المبدأ 16: التنسيق والتعاون

الأطر القانونية الوطنية المأطرة للعمل الإحصائي لدى البلدان العربية

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

- ❖ أصدرت معظم الدول العربية قوانينها للإحصاءات الرسمية في القرن الماضي،
- ❖ تمّ تحديث أو تعديل عدد قليل من قوانين البلدان العربية خلال العقدين المنصرمين
- ❖ تتضمن جلّ قوانين الإحصاءات الرسمية العربية العديد من السمات المشتركة،
- ❖ شهدت بعض البلدان العربية نهضة إحصائية ملحوظة خلال السنوات الأخيرة
- ❖ تبقى جلّ النظم الإحصائية الوطنية العربية قديمة باعتبار أنها لا تشمل أحدث التطورات في مجال الإحصاءات وتفتقر لحسن الإدارة والحوكمة الإحصائية.

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول قوانين الإحصاء في الدول العربية والتعديلات الجارية عليها

ترتيب	الدولة	رقم وتاريخ صدور آخر قانون	اسم القانون	رقم وتاريخ صدور أول قانون	أهم التعديلات الجارية على قوانين الإحصاء	اسم الجهاز أو الدائرة حالياً	جهة الارتباط
1	البحرين	قوي 24 من بڤ 2020	قانون الإحصاء	قوي 35 من بڤ 1970			وزارة التخطيط،
2	البحرين	قوي 55 من بڤ 2019	قانون الإحصاء	قوي 29 من بڤ 2001		مجلس الوزراء	وزارة الإقتصاد الوطني
3	البحرين	قوي 1 من بڤ 2015	قانون الإحصاء	قوي 9 من بڤ 2009	قوي 2 من بڤ 2020	مجلس الوزراء	وزارة شؤون مجلس الوزراء
4	البحرين	قوي 12 من بڤ 2012	قانون الإحصاء	قوي 24 من بڤ 1950			وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول قوانين الإحصاء في الدول العربية والتعديلات الجارية عليها

ترتيبي	الدولة	رقم وتاريخ صدور آخر قانون	اسم القانون	رقم وتاريخ صدور أول قانون	أهم التعديلات الجارية على قوانين الإحصاء	اسم الجهاز أو الدائرة حالياً	جهة الارتباط
5	وطني	رقم 2 في سنة 2011 رقم 12 في سنة 1980	قانون الإحصاء الوطني	رقم 1 في سنة 1970	1. قانون الإحصاء الوطني رقم 70 في سنة 1970 رقم 2018 في سنة 2018 رقم 1 في سنة 1980 2. قانون الإحصاء الوطني رقم 2 في سنة 2018 رقم 1 في سنة 2018 رقم 4 في سنة 2015 رقم 1 في سنة 2011	لجنة الإحصاء الوطني	مجلس الوزراء
6	سوري	رقم 17 في سنة 2005	قانون الإحصاء الوطني			لجنة الإحصاء الوطني	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول قوانين الإحصاء في الدول العربية والتعديلات الجارية عليها

ترتیب	الدولة	رقم وتاريخ صدور آخر قانون	اسم القانون	رقم وتاريخ صدور أول قانون	أهم التعديلات الجارية على قوانين الإحصاء	اسم الجهاز أو الدائرة حالياً	جهة الارتباط
7	لبنان	رقم 2004 تاريخ 2004	قانون الإحصاء	1970	-	الجنة الإحصاء	وزارة التخطيط المجلس القومي للإحصاء
8	سوريا	رقم 212 تاريخ 2001	قانون الإحصاء	رقم 212 تاريخ 1960	-	الجنة الإحصاء	وزارة الإقتصاد والتخطيط
9	فلسطين	رقم 04 تاريخ 2000	قانون الإحصاء	رقم 31 تاريخ 1947 (و.م.ب.) رقم 24 تاريخ 1950 (م.م.ب.)	رقم 995 تاريخ 1994 رقم 1947 تاريخ 1947 (و.م.ب.) رقم 24 تاريخ 1950 (م.م.ب.)	الجنة الإحصاء	مجلس الوزراء
10	لبنان	رقم 32 تاريخ 1999	قانون الإحصاء	رقم 32 تاريخ 1999	-	الجنة الإحصاء	وزارة الإقتصاد والتخطيط

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول قوانين الإحصاء في الدول العربية والتعديلات الجارية عليها

ترتیب	الدولة	رقم وتاريخ صدور آخر قانون	اسم القانون	رقم وتاريخ صدور أول قانون	أهم التعديلات الجارية على قوانين الإحصاء	اسم الجهاز أو الدائرة حالياً	جهة الارتباط
11	لبنان	قوي 28 في 1995	قانون الإحصاء			لجنة الإحصاء	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
12	لبنان	قوي 01-94 في 1994	قانون الإحصاء		قوي 95-160 في 1995 قوي 21-246 في 1995 قوي 95-160 في 1995 قوي 21-246 في 1995	لجنة الإحصاء	وزارة الرقمنة والإحصاء
13	لبنان	قوي 2728 في 1980	قانون الإحصاء	قوي 1793 في 1979	1- قوي 2728 في 1980 2- قوي 49 في 1992	لجنة الإحصاء	رئاسة مجلس الوزراء
14	لبنان	قوي 7 في 1977	قانون الإحصاء		قوي 69 في 2015 قوي 57 في 2016	لجنة الإحصاء	وزارة الداخلية

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول قوانين الإحصاء في الدول العربية والتعديلات الجارية عليها

ترتیب	الدولة	رقم وتاريخ صدور آخر قانون	اسم القانون	رقم وتاريخ صدور أول قانون	أهم التعديلات الجارية على قوانين الإحصاء	اسم الجهاز أو الدائرة حالياً	جهة الارتباط
15	لجوة نكؤ	قوئ 21 لى ن بؤ 1972	كسبى وىك ل ل هئء	قوئ 40 لى ن بؤ 1939	كسبى و قوئ 97 لى ن بؤ 1983	كئ ل كئئ نكئ نكئ نكئ ل ل ل هئء	وزارة التخطيط
16	كئ و نك	قوئ 370-67 لى ن بؤ 1968	كسبى وىك ل ل هئء	قوئ 539 لى ن بؤ 1942		ل نؤ نؤكئ ل ل هئء	المنذوبية السامية للتخطيط
17	كئ قوئؤ كؤ	كسبى و قوئ 27 لى ن بؤ 1963 كئ ل ل هئء ل ل هئء			1- كسبى و قوئ 63 لى ن بؤ 1976 2- وئكئ لئ نكئ نكئ نكئ نكئ نكئ قوئ 299 لى ن بؤ 1995 كسبى وؤكئ لئ نكئ نكئ نكئ نكئ 1959	كئ ل كئئ نكئ نكئ نكئ ل ل ل هئء	مجلس التخطيط
18	ل نكئ	قوئ 16 لى ن بؤ 1963	كسبى و ل ل هئء كؤ كئ ل ل هئء كؤ	قوئ 12 لى كئئئ 1953	وئكئ لئ نكئ نكئ نكئ نكئ نكئ ل كئئئ 2012 ككئئ لئ ل ل ل كؤ كئ ل ل هئء ل ل هئء	ل ل ل كئئ ل ل هئء كئ ل ل هئء	وزارة التخطيط

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول قوانين الإحصاء في الدول العربية والتعديلات الجارية عليها

ترتيبي	الدولة	رقم وتاريخ صدور آخر قانون	اسم القانون	رقم وتاريخ صدور أول قانون	أهم التعديلات الجارية على قوانين الإحصاء	اسم الجهاز أو الدائرة حالياً	جهة الارتباط
19	نيجيريا	35 نويبر 1960	جيبى و جى ايه جى	87 نبر 1968	جى نى بى ايل ش نذة - جى نى بى ايل ش نذة - 1968	جى ايل جى جى نوتى جى ايل جى جى نوتى	رئاسة مجلس الوزراء
20	جى ه ن	35 نويبر 1960	جيبى و جى ايه جى جى ايل جى جى			جى ايل جى جى نوتى جى ايل جى جى نوتى	وزارة التنمية الاقتصادية

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

❖ عمليات تشخيص المنظومات الوطنية للإحصاء في البلدان العربية

❖ النتائج:

- توجد عديد النقائص والعراقيل والصعوبات التي تحدّ من فاعلية النشاط الإحصائي على الوجه الأكمل
- هنالك بعض نقاط القوة في المنظومات والتشريعات الإحصائية في بعض البلدان،
- تختلف نقاط القوة ومجالات التحسين حسب ظروف كل بلد
- أوجه القصور المشتركة تختلف حدّتها كذلك من بلد إلى آخر.

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

وتتمثل أوجه القصور في الأطر القانونية والمؤسسية للإحصاءات الرسمية في البعض من البلدان العربية في العناصر المتعلقة بما يلي:

- ❖ ضعف الضوابط القانونية التي تضمن استقلالية الإحصاءات الرسمية،
- ❖ عدم وضوح اللوائح الخاصة بتعيين وعزل الإدارة العليا للأجهزة الإحصائية،
- ❖ التشريعات لا تبين معايير الإحصاءات الرسمية في عدد من البلدان،
- ❖ لا تنظم عملية الوصول إلى مصادر البيانات الإدارية أو البيانات ذات المصادر المستجدة،
- ❖ غياب تشريعات تنظم إدارة جودة الإحصاءات الوطنية وان تواجدت فهي محدودة وغير لمتطورة،
- ❖ غياب تشريعات تشجّع على وجوب استخدام الموارد والمهارات والتكنولوجيات التي من شأنها تعزيز جودة الإحصاءات ،
- ❖ عدم التنصيص على ضوابط خاصة لتنفيذ للمعطيات الفردية مع احترام السرّ الإحصائي،
- ❖ ...الخ

مدى تضمين القوانين العربية المتوفرة للمبادئ الاساسية للإحصائيات الرسمية

- ❖ إدراج المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ضمن التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي
- ❖ التنصيص عليها في كثير من الدول بصفة جزئية
- ❖ الإشارة إليها بصفة غير مباشرة في قوانين وتشريعات البعض من البلدان العربية
- ❖ الإشارة إليها مباشرة ولفظيا في قانون الإحصاءات في حالات محدودة

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية المبدأ 1 - الصلة بالموضوع، والنزاهة، والاطلاع المتساوي

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	<ul style="list-style-type: none">- يقوم مدير مكتب الإحصاء بعقد اجتماع سنوي لمستخدمي الإحصاءات الرسمية لمراجعة احتياجات المستخدمين لهذه الإحصاءات.- من أجل إثبات مصداقية الإحصاءات الحكومية والحفاظ عليها، يصدر مجلس إدارة مكتب الإحصاء لوائح تحدد التعاون، والتي يجب أن تحدد المعايير المهنية والأخلاقية التي يجب أن يمارسها منتجو الإحصاء.	
سلطنة عمان	يكون المركز مسؤولاً عن الأنشطة الإحصائية، والإحصاء الرسمي للسلطنة.	عدم تظمين الاستجابة لاحتياجات عموم المستخدمين ولكن تمّ التركيز على تحديد أولوية وبرامج الأنشطة الإحصائية طبقاً لاحتياجات الجهات الحكومية
الإمارات العربية المتحدة	تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، تصنيف وتحليل المعلومات الإحصائية ومؤشرات التنافسية بالتعاون مع الجهات الحكومية والسلطات المختصة، والعمل على توفيرها وإتاحتها	عدم تظمين الاستجابة لاحتياجات عموم المستخدمين ولكن تمّ التركيز على تحديد أولوية وبرامج الأنشطة الإحصائية طبقاً لاحتياجات الجهات الحكومية
الأردن	تشكل لجنة استشارية للإحصاءات تتولى مراجعة الخطط السنوية للدائرة وتقديم الاقتراحات بشأن أولويات ومجالات العمل الإحصائي	عدم تظمين الاستجابة لاحتياجات عموم المستخدمين
قطر	تُشأ بالوزارة لجنة إحصاء استشارية، تختص بما يلي: 1- إبداء الرأي وتقديم المشورة بشأن جميع العمليات الإحصائية. 2- اقتراح الأولويات لتلبية احتياجات المستخدمين للبيانات الإحصائية.	عدم تظمين الاستجابة لاحتياجات عموم المستخدمين ولكن تمّ التركيز على تحديد أولوية وبرامج الأنشطة الإحصائية طبقاً لرأي لجنة إحصاء استشارية

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 2 - المعايير، الأسس العلمية، والأخلاقيات المهنية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	يجوز لمدير المكتب، بموجب إشعار في الجريدة الرسمية، وضع معايير إحصائية ليتم تطبيقها عبر النظام الإحصائي الوطني.	يوصي وزير التخطيط بتعيين مدير المكتب، وبناءً على موافقة مجلس الوزراء، يقوم رئيس وزراء جمهورية الصومال الفيدرالية بترشيح المدير رسمياً، ويوقع التعيين من قبل الرئيس
سلطنة عمان	يلتزم القائمون والمكلفون بالأنشطة الإحصائية بتحليل ونشر وإتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بعملهم، وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة (اللائحة التنفيذية لقانون الإحصاء والمعلومات). تختص اللجنة الدائمة للإحصاء بتوحيد المفاهيم والتعاريف والتصانيف والمقاييس والمنهجيات المستخدمة في العمل الإحصائي	– عدم تضمين استقلالية جهاز الإحصاء بالقانون – تعيين المدير التنفيذي للجهاز (كبير الإحصائيين) بمرسوم سلطاني – يكون للهيئة مدير عام بدرجة وكيل وزارة، يعين بمرسوم اتحادي بناءً على توصية الرئيس
الإمارات العربية المتحدة	تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، توحيد التعريفات والمنهجيات والتصنيفات الواردة ضمن المعايير المستخدمة في العمل الإحصائي والتنافسي، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية	

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية المبدأ 2 - المعايير، الأسس العلمية، والأخلاقيات المهنية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الأردن	على الوحدات الإحصائية في الدوائر الحكومية التقيد بالتعريفات والتصنيفات والمعايير الفنية المعتمدة من الدائرة وعليها التنسيق معها لهذه الغاية وذلك لمنع تضارب الأرقام الإحصائية	- عدم تضمين استقلالية جهاز الإحصاء بالقانون - تعيين المدير من قبل الوزير
قطر	- لا يجوز للجهات الحكومية أو المنشآت الخاصة أو الأفراد، إجراء أي إحصاءات ميدانية تتعلق بالوحدات السكنية أو الأسر أو الأفراد أو المنشآت، إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة. وعلى تلك الجهات والمنشآت والأفراد، الالتزام بتوصيات الوزارة بشأن منهج البحث من حيث الإطار الإحصائي المستخدم، وأسلوب العينات ومفاهيم محتوى استمارات المسح والتطبيقات المستخدمة. - يقوم جهاز الإحصاء بتوحيد المعايير والمفاهيم الإحصائية (قانون انشاء الجهاز)	لم تذكر استقلالية الجهاز

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية المبدأ 3 - المسؤولية والشفافية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	<ul style="list-style-type: none">- يجب على منتجي الإحصاءات الذين يجمعون الإحصاءات بموجب هذا القانون إنتاجها ونشرها وإتاحتها والوصول إليها لمستخدمي الإحصاءات باعتبارها منفعة عامة وفقاً لغرض النظام الإحصائي الوطني ومبادئ الإحصاء- يجب أن تكون الإحصاءات الرسمية:<ul style="list-style-type: none">أ) وثيقة الصلة بالموضوع ودقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب؛ب) موضوعية وشاملة.ج) تجميعها وإنتاجها وتحليلها بطريقة شفافة وعلمية؛د) أن تنشر وفقاً لأحكام هذا القانونهـ) مفتوحة ويمكن الوصول إليها؛و) وفقاً للمعايير الوطنية والدولية المناسبة، وز) حساسة لتوزيع الجنس والتعليم والمهنة والإعاقة والجغرافيا وغيرها من السمات التحليلية ذات الصلة- يتأكد مدير المكتب من أن أي بيانات إحصائية يتم جمعها، بعد المعالجة المناسبة والتأكد من جودتها من أجل الدقة، وأيضاً بعد ضمان السرية فيما يتعلق بأي فرد قدم أي معلومات إحصائية يتم الإفصاح عنها لنشرها بشكل عام.- يجب على جميع منتجي الإحصائيات والقائمين عليها صياغة سياسة الوصول إلى المعلومات خلال الفترة وفي الشكل المحددين وتحتوي على المتطلبات المنصوص عليها في المعايير، لتكون متاحة للجمهور، وتحدد:<ul style="list-style-type: none">أ) الأساليب والإجراءات المستخدمة لتجميع وإنتاج الإحصاءات؛ب) جرد للإحصاءات الرسمية المتاحة وغيرها؛	
سلطنة عمان	يكون المركز مسؤولاً عن إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية، وذلك وفق خطة عمل سنوية.	عدم التقيد بتقديم معلومات عن مصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 3 - المسؤولية والشفافية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الإمارات العربية المتحدة	تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، إعداد وتنفيذ منظومة إحصائية موحدة ضمن مختلف القطاعات، تمتاز بالشمولية والدقة والاتساق والاستمرارية والحدثة على مستوى الدولة.	
الأردن	تتولى الدائرة جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية "...." وفق التعريفات والتصنيفات والمعايير والأساليب والتقنيات المتعارف عليها في هذا المجال.	- ترتبط الدائرة بالوزير - لا ذكر لحياد العمل الإحصائي أو تقييم البيانات والإحصاءات وفقا للمعايير الدولية
قطر		لا ذكر لحياد العمل الإحصائي أو تقييم البيانات والإحصاءات وفقا للمعايير الدولية

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 4 - تفادي سوء الاستخدام

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	<p>يقوم مدير المكتب بما يلي:</p> <p>(أ) بناءً على طلب منه أو بناءً على طلب من مجلس الإدارة، مراجعة والتعليق على جمع، وإنتاج، وتحليل، وتوثيق، وتخزين، ونشر، وتفسير، واستخدام إحصاءات أي حكومة اتحادية ودول أعضاء اتحادية؛</p> <p>(ب) بعد التشاور مع رئيس الهيئة الحكومية، نشر أي إحصاءات من هذا القبيل وملاحظاته عليها حسبما يراه المدير ضرورياً أو مناسباً.</p>	
سلطنة عمان	تهدف الأنشطة الإحصائية إلى توعية الأفراد والجهات الحكومية وغير الحكومية بأهمية الإحصاء والمعلومات	لم يتم التطرق لتصحيح التفسيرات الخاطئة للإحصاءات
الإمارات العربية المتحدة		لم يتم التطرق لتصحيح التفسيرات الخاطئة للإحصاءات
الأردن		لم يتم التطرق لتصحيح التفسيرات الخاطئة للإحصاءات
قطر		لم يتم التطرق لتصحيح التفسيرات الخاطئة للإحصاءات

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية المبدأ 5 - مصادر الإحصاءات الرسمية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	<ul style="list-style-type: none">- تتم إدارة وتنسيق نظام الإحصاء الوطني لضمان تحقيق أهدافه بطريقة فعالة من حيث التكلفة وتتسم بالكفاءة.- تحقيق أهداف نظام الإحصاء الوطني، يجوز لمدير المكتب، عن طريق إشعار، أن يكتب مباشرة إلى المبحوث أو من يعينه من أجل:<ul style="list-style-type: none">أ) إكمال مستند وإعادته وفقاً لأية تعليمات معطاة في الإشعار أو تم إرساله إلى أي شخص؛ب) الرد على الأسئلة التي يطرحها عليه الموظف المفوض.ج) تقديم أي سجل أو نسخة من أو مستخرج من أي سجل في وقت أو مكان محدد.يجب أن يحدد الإشعار المشار إليه أعلاه على وجه الخصوص:<ul style="list-style-type: none">أ) الطبيعة العامة للبيانات المطلوبة،ب) التواتر والوقت الذي يتم تقديمه فيه،ج) نوع الأشخاص المطلوب منهم توفير البيانات،د) بند القانون الذي يتم بموجبه التبليغ- تكون أموال المكتب من:<ul style="list-style-type: none">أ) اعتمادات الميزانية؛ب) الهبات أو التبرعات التي يتلقاها المكتب من أي مصدر يوافق عليه المجلس. أوج) أي أموال تصبح واجبة السداد للديوان مقابل أغراضه ووظائفه بموجب هذا القانون.- يتأكد مدير المكتب من أن أي بيانات إحصائية يتم جمعها، بعد المعالجة المناسبة والتأكد من جودتها من أجل الدقة، وأيضاً بعد ضمان السرية فيما يتعلق بأي فرد قدم أي معلومات إحصائية يتم الإفراج عنها لنشرها بشكل عام.	
سلطنة عمان	<ul style="list-style-type: none">- للمركز في سبيل تحقيق أهدافه طلب ما يراه لازماً من بيانات ومعلومات وسجلات إدارية من الأفراد والجهات الحكومية وغير الحكومية، وبدون رسوم، وعلى الأفراد والجهات المشار إليها موافاة المركز بها، وذلك دون الإخلال بما يفرضه القانون من قواعد تكفل سرية وخصوصية بيانات الأفراد.- تنفيذ برامج لتقييم ورصد الإحصاءات الرسمية المنتجة بواسطة الجهات المختصة.	لم يتم التطرق للاستخدام الأمثل للموارد ولزوم توفيرها لجهاز الإحصاء من طرف الدولة

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية المبدأ 5 - مصادر الإحصاءات الرسمية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الإمارات العربية المتحدة	<p>يجب على كل من الجهات الحكومية ومحل البحث توفير كافة البيانات والمعلومات الإحصائية التي تطلبها الهيئة لتحقيق أهدافها، وتسهيل مهمة موظفي الهيئة في التحقق من صحة البيانات والمعلومات الإحصائية ومبادرات التنافسية، وتمكينهم من الاطلاع على السجلات والأوراق والمستندات ووسائل حفظ المعلومات الأخرى، وأي معلومات أو وثائق أو بيانات يطلبونها لغايات القيام بأعمالهم.</p> <p>لتمكين الهيئة من القيام بمهامها واختصاصاتها، تقوم السلطة المختصة بالآتي:</p> <p>1- التنسيق مع الهيئة لرفع القدرة التنافسية للدولة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير البيانات والمعلومات التي تطلبها الهيئة.</p> <p>2- التنسيق مع الهيئة عند إجراء أي تعديل على نماذج السجلات أو الآليات الإحصائية المستخدمة لديها، بما يحقق تلبية هذه السجلات والنماذج والآليات لمتطلبات العمل الإحصائي.</p>	<p>لم يتم التطرق للزوم توفير الموارد ولا للاستخدام الأمثل لها</p>
الأردن	<p>تلتزم الدوائر الحكومية بتسهيل مهمة موظفي الدائرة المكلفين بأي عمل من أعمال الإحصاء أو التعداد وتأمين سهولة اتصالهم بالجهات ذات العلاقة وتوفير جميع المعلومات التي يطلبونها للغايات الإحصائية بما في ذلك السماح لهم بالاطلاع على السجلات ووسائل حفظ المعلومات الأخرى. كما تلتزم الدوائر الحكومية بالتنسيق مع الدائرة قبل إجراء أي تعديلات أو إضافات</p>	<p>لم يتم التطرق للاستخدام الأمثل للموارد ولزوم توفيرها لدائرة الإحصاء من طرف الدولة</p>

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية المبدأ 6 - السرية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	ضمان الحفاظ على سرية المعلومات المقدمة من المستجيبين	
سلطنة عمان	تعد جميع البيانات الفردية وفقاً لأحكام هذا القانون، والتي تتعلق بأي إحصاء سرية، ولا يجوز نشرها إلا بصورة تجميعية، ويحظر اطلاع أي فرد أو جهة حكومية أو غير حكومية عليها، كما لا يجوز استخدامها لغير الأغراض الإحصائية.	
الإمارات العربية المتحدة	<p>تعد جميع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تُقدم للهيئة سرية، ولا يجوز للهيئة أو لأي من العاملين فيها، إطلاع أي شخص أو جهة عامة أو خاصة عليها أو الإفصاح عنها أو استخدامها لأي غرض بخلاف العمل الإحصائي أو التنافسي، ما لم يكن ذلك بناءً على طلب من الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة.</p> <p>ب- تلتزم الهيئة عند نشرها للمعلومات الإحصائية بعدم إظهار أي بيانات شخصية تتعلق بمحل البحث، وذلك حفاظاً على سرية هذه البيانات.</p> <p>ج- يجب على الهيئة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيانات والمعلومات الإحصائية، على أن يتم جمعها وحفظها في أماكن تتوفر فيها شروط الأمن والسلامة، وذلك وفقاً لما يصدر بتحديد قرار من مجلس الإدارة بناءً على اقتراح المدير العام.</p>	

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 6 - السرية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الأردن	يجوز للدائرة تزويد أي جهة بما تطلبه من بيانات أولية متوافرة لديها ومقابل بدل يحدده المدير العام وذلك لمقاصد الدراسة والتحليل العلمي على أن تقدم تلك الجهة تعهداً تلتزم فيه بهذه المقاصد شريطة أن تضمن الدائرة عدم شمول تلك البيانات لأي بيانات إفرادية حفاظاً على سريتها.	
قطر	تكون جميع البيانات المتعلقة بأسماء وهويات المنشآت والأفراد سرية، ولا يجوز إفشاؤها لغير المخولين بالاطلاع عليها، إلا بموافقة كتابية من صاحب الشأن، ويحظر استخدامها لغير الأغراض الإحصائية. ومع مراعاة سرية البيانات الإحصائية، يجوز للجهات التي تشترك في جمع البيانات الإحصائية، تبادلها فيما بينها.	

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 7 - القوانين

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	ملاحظة: كل القوانين متاحة على موقع الجهاز	
سلطنة عمان	ملاحظة: كل القوانين متاحة على موقع الجهاز	اللائحة التنفيذية لقانون الإحصاء والمعلومات غير متاحة على الإنترنت
الإمارات العربية المتحدة	القوانين الساري بها العمل متاحة	
الأردن	القوانين الساري بها العمل متاحة	
قطر	ملاحظة: كل الأدوات التشريعية متاحة على موقع الجهاز	

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية المبدأ 8 - التنسيق الوطني

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	<ul style="list-style-type: none">- مكتب الإحصاء الوطني هو المسؤول عن الدولة في تطوير الإحصاءات الرسمية وإدارتها، ولديه سلطة حماية الإحصاءات والمعلومات الرسمية والوصي عليها، وتشمل وظائفه تنسيق النظام الإحصائي الوطني.- يتولى المكتب الوطني للإحصاء بتطوير وتنسيق الإحصاءات دون الوطنية المنتجة من قبل مكاتب الحكومة المحلية والهيئات الأخرى.- يجوز للمكتب توقيع مذكرة تفاهم مع وكالات أخرى، لتقاسم المسؤوليات وإيجاد طريقة أفضل للتنسيق والتطوير والاستكشاف وتبادل البيانات والاتصال بين المكتب والوكالات الأخرى.	
سلطنة عمان	<p>يتولى المركز دعم الأنشطة الإحصائية من خلال الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none">أ - بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في الأنشطة الإحصائية، وتنمية مهاراتهم وفق الإمكانيات المتاحة.ب - تطوير الإحصاء الرسمي.ج - تطوير وتحديث الوسائل التقنية التي تدعم الأنشطة الإحصائية.د - توحيد مبادئ ومفاهيم الإحصاء الرسمي لدى القائمين بالأنشطة الإحصائية.هـ - تطوير نظم نشر وإتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية.و - الإسهام في توعية الأفراد والجهات الحكومية وغير الحكومية بأهمية الأنشطة الإحصائية.ز - الإشراف على القائمين بالأنشطة الإحصائية.	

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 8 - التنسيق الوطني

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الإمارات العربية المتحدة	تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، دراسة أفضل الممارسات الدولية في جميع مجالات العمل الإحصائي والتنافسي، والعمل على تطبيقها	
الأردن	تتولى الدائرة تنسيق العمل الإحصائي وتنظيمه بالمشاركة مع الدوائر الحكومية المختلفة لتطوير السجلات الإحصائية الإدارية لها بصورة تتفق مع الأساليب والمعايير الدولية وبما يضمن التوقيت المناسب وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات بفاعلية وكفاءة.	
قطر	<ul style="list-style-type: none">- يكون تبادل البيانات الإحصائية بالتنسيق بين الوزارة والجهات الأخرى.- يقوم جهاز الإحصاء متابعة التطورات في المجالات الإحصائية وتطبيق أحدث المناهج والأساليب الإحصائية (قانون انشاء الجهاز)	تنسيق تبادل البيانات الإحصائية فقط

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 9 - استخدام المعايير الدولية

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	يجب أن تكون الإحصاءات الرسمية وفقا للمعايير الوطنية والدولية المناسبة	
سلطنة عمان	وضع المعايير الوطنية لإنتاج الإحصاءات الرسمية في السلطنة حسب التوصيات الدولية وأفضل الممارسات.	
الإمارات العربية المتحدة	تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، توحيد التعريفات والمنهجيات والتصنيفات الواردة ضمن المعايير المستخدمة في العمل الإحصائي والتنافسي، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية	
الأردن	تتولى الدائرة تنسيق العمل الإحصائي وتنظيمه بالمشاركة مع الدوائر الحكومية المختلفة لتطوير السجلات الإحصائية الإدارية لها بصورة تتفق مع الأساليب والمعايير الدولية وبما يضمن التوقيت المناسب وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات بفاعلية وكفاءة.	
قطر	يتولى الجهاز توحيد والمعايير والمفاهيم الإحصائية	

الأطر القانونية الوطنية الراهنة لدى البلدان العربية

جدول الممارسات الجيدة والنقائص في تشريعات العمل الإحصائي بالبلدان العربية
المبدأ 10 - التعاون الدولي

الدولة	فقرات القوانين والتشريعات المتوافقة مع المبدأ	النقائص
الصومال	المكتب هو المسؤول عن الدولة في تطوير الإحصاءات الرسمية وإدارتها، ولديه سلطة حماية الإحصاءات والمعلومات الرسمية والوصي عليها، وتشمل وظائفه توفير جهة تنسيق مع الوكالات الدولية بشأن المسائل الإحصائية	
سلطنة عمان	يتولى مركز الإحصاء تمثيل السلطنة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بمجالات عمل المركز	
الإمارات العربية المتحدة	تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، تمثيل الدولة في الاتفاقيات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بمجال العمل الإحصائي والتنافسي، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.	
الأردن	المشاركة في التعاون الدولي في مجال الإحصاء وتبادل الخبرات مع الأجهزة والمؤسسات العلمية العربية والدولية العاملة في مجال الإحصاء وفق المعايير والمتطلبات الدولية	
قطر	يقوم جهاز الإحصاء بتمثيل الدولة في جميع الهيئات والمنظمات والمؤتمرات والاجتماعات والندوات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بأهدافه واختصاصه (قانون انشاء الجهاز)	

إدارة وحوكمة النظم الاحصائية

إدارة وحوكمة النظم الإحصائية (1)

- ❖ يتكوّن النظام الإحصائي الوطني من مجموعة من المنظمات والوحدات الإحصائية في الدولة تقوم بجمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية
- ❖ قواعد حوكمة النظام الإحصائي الوطني تختلف عن القواعد العامة لصنع القرار في الإدارات الأخرى
- ❖ تختلف هيكله وطرق إدارة النظام الإحصائي الوطني بشكل كبير بين البلدان
- ❖ في بعض البلدان :
 - جهاز الإحصاء هيئة التنسيق المركزية النظام الوطني للإحصاء
 - جهاز الإحصاء هو أيضًا هيئة الحوكمة على مستوى النظام، مكلفة بوضع السياسات والمعايير الإحصائية
 - يوجد في بلدان أخرى مجلس إحصائي وطني أو لجنة توجيهية أو وحدة خاصة تتولى مهمة هيئة حوكمة على مستوى النظام الوطني للإحصاء

إدارة وحوكمة النظم الإحصائية (2)

❖ هيئة استشارية تتكون من مختلف أصحاب المصلحة والمستخدمين تتولى المساعدة في صنع السياسة الإحصائية و تُنشئ التشريعات والقوانين الإحصائية الوطنية

- تتخذ الهيئة الاستشارية، في بعض البلدان، شكل لجنة مستخدمين؛
- لجنة مستخدمين منفصلة عن الهيئة الاستشارية

❖ يتم إجراء وتنسيق العمل في مجالات ومهام إحصائية محددة بواسطة مجموعات وفرق عمل مكونة من خبراء من مختلف أعضاء النظام الوطني للإحصاء.

إدارة وحوكمة النظم الإحصائية (3)

مخطط تنظيمي عام للهيئات الإحصائية الوطنية المتواجدة في المنظومة الإحصائية

هيئة الحوكمة



هيئة التنسيق المركزية



الهيئات الفرعية
والهيئات الداعمة

الهيئة الاستشارية /
لجنة المستخدمين



إدارة وحوكمة النظم الإحصائية العربية(1)

- ❖ يشمل النظام الإحصائي الوطني في جلّ البلدان العربية جهاز الإحصاء والمنتجين الآخرين للإحصائيات الرسمية
- ❖ يتولى جهاز الإحصاء في هذه الحالة مهمّة التنسيق الفني؛
- ❖ يختلف مدى التنسيق من بلد إلى آخر باختلاف القوانين والتشريعات الإحصائية،
- ❖ وفي بلدان أخرى، يظمّ النظام الإحصائي هيئة استشارية مستقلة تتولى مهمة اقتراح التوجهات العامة للنشاطات الإحصائية الوطنية والأولويات وآليات تنسيق نشاطات المنظومة الوطنية للإحصاء

إدارة وحوكمة النظم الإحصائية العربية(2)

❖ نوعية أخرى من الأنظمة الإحصائية، والتي يُعبّر عنها بالأنظمة اللامركزية

❖ تُعهد فيها مسؤولية الأعمال الإحصائية إلى أجهزة وإدارات إحصائية محلية؛

التنسيق الإحصائي والتعاون الدولي في القوانين والتشريعات الإحصائية العربية

- ❖ المبدأ الثامن من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية يهتم بالتنسيق بين الأجهزة الإحصائية ومنتجي الإحصاءات الرسمية داخل البلدان
- ❖ اهتمت البلدان العربية بتطبيقه والتنصيب عليه في تشريعاتها وقوانينها الإحصائية
- ❖ تختلف أوجه التنسيق بين بلد وآخر
 - توحيد المصطلحات والتعاريف والتصنيفات في العمل الإحصائي لمنتجي البيانات الإحصائية
 - إشراف جهاز الإحصاء على تنسيق كل أنشطة المنظومة الإحصائية وتطوير الإحصاءات الرسمية وإدارتها.

الهيكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية

الهيكل التنظيمية الحالية للأجهزة الإحصائية في الدول

العربية(1)

بينت دراسة "الهيكل الاحصائية في الوطن العربي"

❖ تطورًا ملحوظاً في هيكله الأجهزة الإحصائية منذ تبني المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية على الصعيد الدولي والإقليمي

❖ وتختلف الهيكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية للبلدان العربية من دولة إلى أخرى:

- نظرا للتشريعات الراجعة بالنظر لكلّ دولة
- وفقاً لبرامج العمل التي تضعها الأجهزة بصورة دورية بما ينسجم مع متطلبات كل بلد من المعلومات الإحصائية

الهيكل التنظيمية الحالية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية(2)

❖ دوائر أو وحدات إدارية:

- منها من تنفذ مهام واختصاصات الجهاز الفنية والتخصصية وأخرى تنفذ مهام المساندة
- دوائر تختص بتطوير العمل الإحصائي وتساعد على تأهيل القوى العاملة الإحصائية مثل مراكز التدريب الإحصائي

❖ تتفرع هذه الإدارات أو الدوائر بدورها إلى أقسام وشعب حسب نوع العمل الإحصائي المقرر تنفيذه

الهيكل التنظيمية الحالية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية

❖ يختلف العمل الإحصائي الميداني للأجهزة إحصائية :

- تتولى دائرة مركزية واحدة بجمع البيانات والمعلومات الإحصائية المطلوبة
- أو دوائر مركزية متعددة تشترك في تنفيذ تلك الأعمال
- أو تُعهد بهذه المهمة إلى دوائر إقليمية تتولى تجميع بيانات المسوحات في المجال الجغرافي الراجع لها بالنظر

أفضل الممارسات في تحسين الهياكل التنظيمية لبعض الأجهزة الإحصائية في الدول العربية

❖ قامت بعض الدول العربية مؤخرا بتحديث الهياكل التنظيمية لأجهزتها الإحصائية تمشيا وآخر التطورات الدولية في هذا المجال بما يضمن استقلالية وحسن تنظيم وتنسيق المنظومة الإحصائية

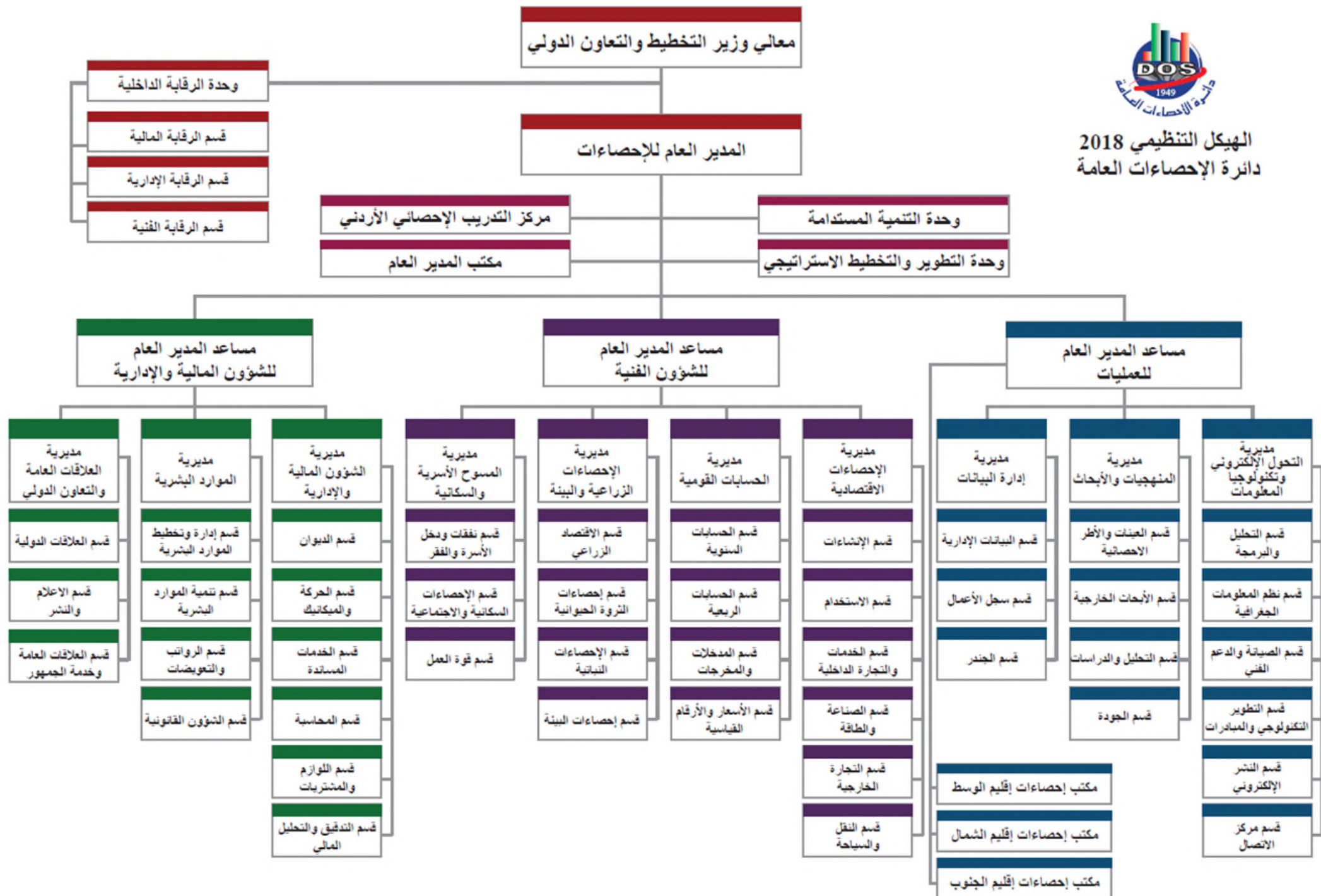
- المملكة العربية السعودية: هيئة عامة للإحصاء مستقلة إداريا وماليا
- الأردن: تحديث الهيكل التنظيمي لدائرة الإحصاءات العامة

الهيئة العامة للإحصاء الهيكل التنظيمي





الهيكل التنظيمي 2018
دائرة الإحصاءات العامة



الاستنتاجات(العامة)

- ❖ هنالك صحوة عالمية وعربية في مجال الإحصاءات في العقدين الأخيرين خاصة مع تبني المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
- ❖ كلّ البلدان ملمة بالمبادئ العشرة خاصة على مستوى الأجهزة الإحصائية
- ❖ هناك توجه عام لتحديث العمل الإحصائي والتشريعات المنظمة له
- ❖ بالرغم من ضعف البعض من التشريعات الحالية، تمّ إرساء ترتيبات وإجراءات في البلدان من أجل حسن التنسيق داخل المنظومات الإحصائية
- ❖ اعتماد المعايير الدولية
- ❖ اعتماد التكنولوجيات الحديثة في العمل الإحصائي
- ❖

الاستنتاجات (البلدان العربية)

- ❖ أهمية قوانين الإحصاءات الرسمية في البلدان العربية، إذ بالرغم من قدمها تعدّ العمود الفقري الذي بُنيت عليه النظم الإحصائية الوطنية
- ❖ عددا لا بأس به من البلدان العربية قد طورت واعتمدت مدوّنات إقليمية أو وطنية للممارسات الفضلى للإحصاءات الرسمية مستوحاة من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة للعام 2014
- ❖ تقييمات ذاتية وأخرى ناجحة
- ❖ وجود دوائر تُعنى بتطوير العمل الإحصائي والتأهيل العلمي للموظفين في البعض من الأجهزة

الاستنتاجات (البلدان العربية)

- ❖ محدودية المواد المنشورة أو الدراسات بصفة عامة، حول التجارب الناجحة التي قامت بها بعض البلدان العربيّة أو كيفية إدارتها للمراحل الانتقالية
- ❖ عدم توفر دراسات أو مقالات تبين المشاكل التي تعرّضت لها الأجهزة الإحصائيّة العربيّة التي قامت بإنشاء قانون إحصاء ولقيت متاعب في تطبيقه أو في تطبيق ممارسات إحصائية تحسّن من مردودية عملها في المجال
- ❖ عدد محدود من البلدان العربية قامت بتحديث الهياكل التنظيمية لأجهزتها الإحصائية تمشياً وآخر التطورات الدولية

الخاتمة

طالما يوجد وعي وإدراك لدى متخذي القرار في الدول العربية، بالتطورات الحاصلة في العمل الإحصائي وإدراكهم بوجوب الإرتقاء بمستوياته وكفاءة عملياته، فإننا نتجه نحو التفاؤل بالإصلاحات الممكنة اعتماداً من قبل الأجهزة الإحصائية العربية لضمان مواكبة التقدم العلمي والفني في المجالات الإحصائية المختلفة.